@ACHRights
www.achrights.org

ACHR

عوائق حرية التجمع السلمي في لبنان:

دراسة تجارب اللاجئين السوريين المشاركين في الاعتصامات أمام مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي 2

المنهجية 3

الخلفية 4

لماذا يتظاهر اللاجئون 7

التمييز والعداوة 8

الفوارق الصحية والاقتصادية 10

دراسة فعالية آليات متابعة الشكاوى لدى المفوضية السامية 13

الانتقام والتبعات 17

التحليل القانوني 18

التوصيات 23

المراجع 25

الملحقات 28

ملخص تنفيذي

باعتباره دولةً جارة يتشارك الحدود مع سوريا، كان لبنان خيارًا أولًا للكثير من السّوريّين وخيارًا وحيدًا للعديد ممن اضطر للخروج من سوريا. وتقدر السّلطات اللبنانية أن هناك 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء دقيق، تُقدر المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين المسجلين هو 800 ألف تقريبًا.[1] ويشكل هذا العدد أكبر نسبة للاجئين في العالم مقارنةً بعدد السكّان.[2] وكانت المفوضية السامية قد علقت مطلع عام 2015 عملية تسجيل اللاجئين السّوريّين بناءً على طلب من السّلطات اللبنانية، الأمر الذي أدّى إلى غياب الدقّة في معرفة الأعداد الحقيقيّة للاجئين في لبنان. وبظلّ هذا الواقع، يتزايد شعور اللاجئين السّوريين في لبنان بالعزلة والحرمان من العديد من الحقوق الأساسيّة، إضافةً إلى خطر التعرض لاعتداءات عنصرية. وعليه لجأ اللاجئون السّوريون، نتيجةً لهذه المخاوف، إلى النشاط السلميّ للمطالبة بحقوقهم والتعبير عن هذه الشكاوى بحيث قاموا بالمساهمة في عدّة نشاطات أكان بالمشاركة أو بتنظيم تجمعات سلميّة أمام مكاتب المفوضية في زحلة وبيروت وطرابلس لهذه الغاية.. .

> **تُقدر المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين المسجلين هو 800 ألف تقريبًا.**

شهدت الأسابيع الأخيرة مستويات غير مسبوقة من انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات الجماعيّة ضدّ اللاجئين السّوريّين في لبنان. على الرغم من خطورة الأوضاع، شهدنا غياب شبه تامّ للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان (UNHCR) مع استمرار الانتهاكات والاعتداءات الممنهجة بحقهم من العداوة والعنف والاعتقال التعسفيّ والتعذيب والترحيل القسري الذي تعتمده السّلطات اللبنانية ضدّهم.

يسلط هذا التقرير الضوء على الوضع الراهن للاجئين السوريين والظروف القاهرة التي يعيشونها في لبنان اليوم، كما يركز على الشكاوى التي رفعها النشطاء والمحتجون خلال سلسلة الاعتصامات السّلمية التي قاموا بتنظيمها أو المشاركة بها أمام مكاتب المفوضية السّامية، والانتهاكات التي ارتكبت بحقهم خلال تجمعاتهم السلمية من قبل حرس المفوضية وقوات الأمن التي قامت بمضايقتهم والاعتداء عليهم لفظيًّا وجسديًا، فضلًا عن اعتقالهم في بعض الأحيان. ويهدف التقرير إلى استعراض هذه الانتهاكات وتبيان كيفية فشل قنوات الاتصال البديلة المتاحة مثل آليات حلّ الشكاوى الخاصة بالمفوضية. ويختتم التقرير بتقديم تحليلٍ قانونيّ لحقّ التجمع السلميّ في لبنان، ويقدم توصيات لضمان حماية اللاجئين وحقوقهم الإنسانيّة الأساسيّة.

[1] Around 779,645 are recognized by the UNHCR as of March 2024, but the Government of Lebanon estimates the actual number of Syrian refugees to be over 1.5 million.
[2] France24, "I'd Rather Die: Syrians in Lebanon Fear Deportation", April 28, 2023, www.france24.com/en/live-news/20230428-i-d-rather-die-syrians-in-lebanon-fear-deportation.

• المنهجية

16

مقابلة موسعة مع الناشطين السوريين المشاركين في الاعتصمات والتجمعات السلمية

يعتمد هذا التقرير على التوثيق المباشر الذي قام به مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR). ففي عدّة مناسبات، كان أعضاء فريق ACHR حاضرين أثناء هذه التجمعات السّلمية، وقد اعتمد التقرير على البيانات التي تمّ جمعها من شهادات المشاركين. وتم استخراج هذه البيانات من 16 مقابلة موسعة أُجريت بين عامي 2020 و2024 مع الناشطين السوريين المشاركين في هذه الاعتصامات والتجمعات السلمية، والتي تُبرز تجاربهم المعقّدة والقضايا والمواقف التي واجهها كل شخص من هؤلاء المتظاهرين السوريين في لبنان. تمّ فحص الشهادات من خلال عملية مقاطعة للمصادر، ومطابقة البيانات المذكورة في العديد في هذه الشهادات، لاستقراء نتائج واضحة ومتّسقة من خلال الأنماط المتكرّرة في هذه الشهادات. يحرص التقرير على موثوقية ودقّة البيانات من خلال تقييم دقيق ويضمن مصداقية النتائج من خلال مصادر متعددة من الأدلة المثبتة والمدعمة بالوثائق والشهادات المباشرة. قام فريق مركز وصول (ACHR) بإجراء مقابلات مع المشاركين من مختلف المناطق والخلفيات المتنوعة، أكان شخصيًا أو عبر الهاتف، وكانت اللغة العربية هي اللغة الرئيسية المستخدمة أثناء المقابلات. المشاركون في المقابلات هم من المشاركين في الاعتصامات السلمية أمام مباني المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولدى بعضهم خبرات متنوعة في الدفاع عن حقوق الإنسان، وقرروا المشاركة في هذه الاعتصامات على أمل تحقيق تأثيرٍ إيجابي على مجتمع اللاجئين في لبنان.

”

المشاركون في المقابلات هم من المشاركين في الاعتصامات السلمية أمام مباني المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولدى بعضهم خبرات متنوعة في الدفاع عن حقوق الإنسان

يعتمد التقرير أيضًا على المراجع الثانوية كالوثائق المتعلقة بالسّياسات والوثائق القانونيّة والتقارير المتعلقة بحرية التجمع السلمي (FoPA) وأنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان. يلتزم مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بمبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تشمل الموثوقية، والموضوعية، والحفاظ على سريّة المعلومات. قبل النشر، تخضع جميع تقارير المركز لعملية التحقق من صحة النتائج ومقاطعة المعلومات من مصادر متعدّدة. يحافظ التقرير على موقفٍ محايد تجاه جميع الأطراف المعنية بالانتهاكات المرتكبة. كما يأخذ في الاعتبار الجانب الأخلاقيّ وحساسية بعض المعلومات التي يتمّ كتمانها ويتخذ كل الإجراءات الممكنة للحفاظ على هوية الشهود بعد حصول المركز على الموافقات والأذونات المطلوبة. يهدف نشر التقرير إلى إبلاغ الجمهور، وصانعي السّياسات، وأصحاب المصلحة بجهود اللاجئين السوريين الحثيثة في لبنان، والتعريف بالتحديات التي تعترض طريقهم، ويدعو لتوحيد الجهود للدفاع عن حقوقهم في الاعتصامات السلمية. يحث مركز وصول الجهات المعنية على الالتزام بالشفافية، والسّعيّ للمساءلة، واتخاذ الإجراءات المطلوبة بما يتعلق بالانتهاكات الحاصلة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ المركز آليات لمراقبة وتقييم الوضع من خلال المتابعة مع الأطراف المعنية لتحديد مكامن القوة والإشارة إلى الثغرات ونقاط الضعف التي تحتاج إلى تطوير أو معالجة.

الخلفية

تعرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان حرية التجمع السلمي (FoPA) بأنها الحقّ الذي يملكه الأفراد لتنظيم الإضرابات والاجتماعات، والاعتصامات، والاحتجاجات، والمظاهرات.[3] وتحمي المادة العشرون من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان هذا الحقّ. فيما تعمل "فوبا" كوسيلة تُمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم مع ضمان حماية هذه الحقوق بموجب القانون الدوليّ، كما تُكرس حقهم في التجمع السلمي والتعبير عن مظالمهم التي تم تجاهلها. ويوضح التقرير كيف لم يتم احترام هذا الحق مستعرضًا التحديات والعواقب الخطيرة التي واجهها المشاركون في هذه التجمعات.

يعاني اللاجئون السوريون في لبنان من ظروف معيشية صعبة للغاية، حيث يستمر التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

يعاني اللاجئون السوريون في لبنان من ظروف معيشية صعبة للغاية، حيث يستمر التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية. **يتعرض معظم اللاجئين للاستهداف والمضايقات، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الاقتصادية الدنيا أو يفتقرون إلى الوثائق القانونية**، بحيث يكونون أكثر عرضة للخطر ويواجهون تحديات في الحصول على الشخصيّة القانونيّة والحفاظ عليها في حال استطاعوا تسوية أوضاعهم للمرة الأولى.[4]

2014

أعلن مجلس الوزراء اللبنانيّ عن أول سياسة شاملة لأزمة اللاجئين السوريين

وأعلن مجلس الوزراء اللبنانيّ عن أول سياسة شاملة لأزمة اللاجئين السوريين في عام 2014، **وكانت من سياساتها المعلنة تقليل عدد السوريين في لبنان من خلال فرض قيود صارمة تدفعهم للعودة إلى سوريا.** على أساس اعتبارٍ خاطئ مفاده التعاطي مع هؤلاء كلاجئين اقتصاديين مع تجاهلٍ تامّ للأسباب السّياسيّة والأمنيّة التي دفعتهم للمغادرة بالدرجة الأولى.[5]

2015

قامت المديرية العامة للأمن العام بمراجعة سياسة دخول وإقامة اللاجئين

في عام 2015، قامت المديرية العامة للأمن العام بمراجعة سياسة دخول وإقامة اللاجئين بما يتماشى مع استراتيجية 2014. ومع ذلك، لم تؤدِ هذه الاستراتيجيّة إلى تقليل عدد اللاجئين، بل أدّت إلى سن حزمة معقّدة وغير عقلانيّة من القيود المُكلفة مع أعباءٍ مالية إضافية لتجديد الإقامة وفي حالات أخرى فقدان وضعهم القانوني كلاجئين. ومن خلال تبني هذه السياسات القاسيّة وغير القانونيّة، هدفت الحكومة اللبنانية إلى ممارسة الضغط على اللاجئين لإجبارهم على مغادرة لبنان "طواعية" للتحايل على التزامات السلطات اللبنانية بمبدأ عدم الإعادة القسريّة.

2019

قرر المجلس الأعلى للدفاع أنه سيتمّ ترحيل أي لاجئ دخل البلاد بطريقة غير نظامية.

لم تستطع هذه السّياسات الحدّ من العدد الإجماليّ للاجئين، ولكنها أثرت على وضعهم القانونيّ. ففي عام 2015، وعلى سبيل المثال، كانت نسبة اللاجئين الذين لا يملكون إقامة قانونية سارية المفعول هي 9 في المئة فقط، بينما ارتفعت هذه النسبة في العام التالي 2016، إلى 80 في المئة.[6]

[3]The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Freedom of Assembly and Association", April 15, 2024, www.ohchr.org/en/topic/freedom-assembly-and-association.
[4]Syrian Association for Citizen's Dignity (SACD), "Under The Microscope of Humanity: The Challenges of the Syrians in Lebanon, Cyprus, and Europe, and a Call for Justice and Humanity", May 2, 2024, https://syacd.org/under-the-microscope-of-humanity-the-challenges-of-the-syrians-in-lebanon-cyprus-and-europe-and-a-call-for-justice-and-humanity/.
[5]Janmyr, Maja, "Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon", Refugee Survey Quarterly 35, 2016, https://www.jstor.org/stable/48503296.
[6]Lebanon Humanitarian INGO Forum, "The Impact of Residency Regulations on the Situation for Syrian Refugees in Lebanon," Lebanon Humanitarian INGO Forum (Lebanon Humanitarian INGO Forum, n.d.), http://lhif.org/files/5/Residency_Regulations%20Final%20%5Bupdated%5D.pdf.

على الرغم من إبطال مجلس الدولة للسياسات التي تم سنها في عام 2015 رسميًا، إلا أن العمل بها استمر بشكل غير رسميّ، مما ترك اللاجئين بدون خيار سوى دخول لبنان والبقاء فيه بشكلٍ غير نظامي. [7] في شهر نيسان أبريل 2019، قرر المجلس الأعلى للدفاع [8] أنه سيتمّ ترحيل أي لاجئ دخل البلاد بطريقة غير نظامية.

كان هذا القرار نقطة تحول خطيرة بالنسبة للاجئين السّوريين، حيث تحول لبنان، الذي طالما كان ملاذًا آمنًا للفارين من العنف والاضطهاد، إلى كابوس يومي يعيشه اللاجئون.

فيما تركت هذه السّياسات اللاجئين أمام خيارين:

البقاء في لبنان ومواجهة خطر الترحيل القسريّ.

العودة إلى سوريا ومواجهة ظروف أمنيّة ومعيشية قاهرة

إذ كشفت هذه السّياسات غير القانونيّة أن الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة لم يكن لديها رغبة حقيقية في تنظيم شؤون اللاجئين من منظور إنساني وقانوني. بل على العكس تمامًا، تم تسييس قضية اللاجئين السوريين واستخدامها كوسيلة ضغط للحصول على حزم من المساعدات الّتي تقدمها المنظمات الدوليّة مقابل الحدّ من هجرة اللاجئين السّوريين إلى أوروبا. فمثلًا، ادعى ممثل حزب "تقدم" اللبناني أن المساعدة البالغة 1.07 مليار دولار التي قدمها الاتحاد الأوروبي للبنان هي [9] رشوة للسلطات اللبنانية على حساب اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيه.[10]

اتفق السياسيون والأحزاب السياسية اللبنانية - الذين نادرًا ما يتفقون - على استخدام اللاجئين ككبش فداء لتحميلهم مسؤولية الأعباء الاقتصادية في البلاد. [11] وانتقلت هذه المواقف السّياسيّة المُعادية للاجئين من كونها حكرًا على الطبقة السّياسيّة، لتصير خطابًا اعتنقه رهط واسع من المجتمع اللبناني، وأدّت بشكل كبير إلى انتشار العنف وتكريس صورة نمطية سلبيّة تجاه اللاجئين في الشارع اللبنانيّ، وأفرزت اعتداءات متكرّرة بحقهم. ساهم هذا الاتفاق السياسي والشعبيّ الذي يقوم على تشريع السياسات التمييزية وتعزيز انعدام الثقة والخوف وممارسة الكراهية بشكل ممنهج من قبل بعض اللبنانيين، إلى إضعاف مبدأ سيادة القانون في لبنان، مع غيابٍ شبه تامّ للمساءلة القانونيّة بحقّ مرتكبي هذه الانتهاكات.

> **اتفق السياسيون والأحزاب السياسية اللبنانية على استخدام اللاجئين ككبش فداء لتحميلهم مسؤولية الأعباء الاقتصادية في البلاد.**

[7] ACHR, "In Response the General Security Statement Regarding the Call for Refugees to Renew Their Residency in Lebanon - ACHR," "ردود" - ACHR - Together for Rights (blog), June 30, 2020, https://www.achrights.org/en/2020/03/12/10569/.
[8] ACHR, "In Response the General Security Statement Regarding the Call for Refugees to Renew Their Residency in Lebanon - ACHR."
[9] European Commission, "President von der Leyen reaffirms EU's strong support for Lebanon and its people and announces a €1 billion package of EU funding ," May 2, 2024, https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/president-von-der-leyen-reaffirms-eus-strong-support-lebanon-and-its-people-and-announces-eu1-2024-05-02_en#:~:text=She%20announced%20that%20the%20EU,for%20the%20people%20in%20Lebanon.
[10] Najia Houssari, "$1.07bn EU 'Bribe' Over Syrian Refugees Stirs Anger In Lebanon," Arab News, May 4, 2024, https://www.arabnews.com/node/2504236/middle-east.
[11] Amnesty International, "Human Rights in Lebanon", Accessed May 13, 2024, www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/lebanon/report-lebanon/

ما يقارب

من اللاجئين فاقدين للإقامة القانونية

"أُجبر اللاجئون السوريون المقيمون في لبنان على تنظيم والمشاركة في العديد من التجمعات السّلمية لجذب الانتباه إلى سوء المعاملة التي يتعرضون لها والمطالبة بحقوقهم في الحماية.

وعليه، يعيش اللاجئون في لبنان في وضع قانوني غير مستقر بسبب نقص الوثائق المطلوبة والصعوبات المتزايدة في تجديد تصاريح الإقامة، حيث يعاني حوالي 90% منهم من فقدان الإقامة القانونيّة سارية المفعول. **مما يجعلهم عرضة للمخاطر الأمنية مثل المضايقات التعسفية، والاستغلال، والاحتجاز، والترحيل القسري، ويحد من قدرتهم المحدودة أساسًا على التنقل، والعمل، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم اللازمين.**

ويستفحل هذا الوضع بسبب زيادة المداهمات من قبل الجيش اللبناني التي تؤدي إلى اعتقال وتعذيب أو ترحيل اللاجئين السوريين. فيما يواجه هؤلاء الأفراد خطرًا كبيرًا بانتهاك حقوقهم الإنسانيّة في سوريا،[13] التي لا تزال تحتل مرتبة عالية بين الدول التي تسجل أعلى معدلات للموت بسبب العنف، رغم انخفاض نسبة النزاع المسلح على نطاق واسع.[14] تشمل انتهاكات حقوق الإنسان تحت حكم النظام السوري الحالي: الاعتقال والاحتجاز المتعمدة والإخفاء، والتعذيب، والموت. [15] على الرغم من سوء الوضع في لبنان بالنسبة للاجئين، فإن الوضع في سوريا مازال أكثر خطورة.

لتسليط الضوء على هذه المخاطر والخيارات التعجيزية، أُجبر اللاجئون السوريون المقيمون في لبنان على تنظيم والمشاركة في العديد من التجمعات السّلمية لجذب الانتباه إلى سوء المعاملة التي يتعرضون لها والمطالبة بحقوقهم في الحماية. تجمع الناشطون مرارًا أمام مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعبير عن مخاوفهم من الترحيل القسريّ، والدعوة إلى تحسين ظروفهم المعيشية، والمطالبة بإعادة التوطين. لم تتجاهل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طلباتهم فحسب، بل ساهمت من خلال التعاون مع السلطات المحلية، بالعديد من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك قمع الحشود بعنف من خلال استدعاء قوات الأمن المحلية.

[12] Access Center for Human Rights (ACHR), "What Happens After The Deportation of Refugees From Lebanon?", January 29, 2024, https://www.achrights.org/en/2024/01/29/13392/.
[13] Refugee Protection Watch (RPW), "Halt Summary Deportations of Syrian Refugees", Accessed May 14, 2024, https://refugeeprotectionwatch.org/halt-summary-deportations-of-syrian-refugees/.
[14] The World Bank, "Syria Economic Monitor Winter 2022/2023", March 17, 2023, www.worldbank.org/en/country/syria/publication/syria-economic-monitor-winter-2022-2023.
[15] Syrian Network for Human Rights (SNHR), "SNHR's 13th Annual Report: Most Notable Human Rights Violations in Syria in 2023", January 23, 2024, https://snhr.org/blog/2024/01/23/snhrs-13th-annual-report-most-notable-human-rights-violations-in-syria-in-2023/.

لماذا يتظاهر اللاجئون؟

لتبيان هذه المخاطر والخيارات المستحيلة، أُجبر اللاجئون السوريون المقيمون في لبنان على تنظيم والمشاركة في العديد من التجمعات السلمية لجذب الانتباه إلى معاملتهم والمطالبة بحقوقهم في الحماية. تجمع الناشطون أمام مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعبير عن مخاوفهم من الترحيل القسري، والدعوة إلى تحسين ظروف المعيشة، والمطالبة بإعادة التوطين. لم تتجاهل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طلباتهم فحسب، بل من خلال التعاون مع السلطات المحلية، بقيت مسؤولة عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك قمع وتفريق الحشود بعنف في مناسبات عديدة من خلال استدعاء قوات الأمن المحلية.

وفقًا لما ذكر في المقابلات التي أجراها فريقنا مع الشهود، يواجه اللاجئون السّوريون في لبنان العديد من التحديات، مما يدفعهم إلى تنظيم الاعتصامات السلمية على الرغم من المخاطر التي قد تنتج عنها. ولهذه التجمعات أسبابٌ عدّة:

أولًا، أملًا بتوفير الحماية من التمييز والعنف والتحرش. بالإضافة إلى التمييز المنهجي الذي يعاني منه اللاجئون من السلطات اللبنانية، فضلًا عن تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال من قبل بعض المواطنين اللبنانيين في ظلّ غياب سيادة القانون.[16]

ثانيًا، المطالبة بحقّهم في الوصول للخدمات الأساسيّة وبرامج المساعدة مثل الرعاية الصحية والتعليم. إذ يعاني اللاجئون من مشاكل عديدة متعلقة بالوصول للخدمات الصحية الأساسية بسبب عدم تغطية العديد من الحالات الطبية من قبل المفوضية. وتصبح الأمور أكثر تعقيدًا لمن يعانون من أمراض مزمنة ومن يتعرضون لحوادث طارئة، وذلك نتيجة نقص الإمكانيات المالية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الطبية.

ثالثًا، أملًا بالحصول على فرص إعادة التوطين والمطالبة بتسريع حالات إعادة التوطين المتأخرة والعالقة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ذلك نظرًا لظروفهم القاسية في لبنان، ويبقى الانتقال إلى دولة ثالثة الخيار الوحيد للكثير من اللاجئين السوريين.

رابعًا، تنظيم الوضع القانوني في لبنان. بحيث أصبح من الصعب جدًا على اللاجئين الحصول على تصاريح الإقامة وحتى تجديد تصاريحهم الحالية[17] وصلت نسبة تصاريح الإقامة القانونيّة بين السوريين إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، مما وضعهم في موقف هشّ للغاية وزاد من خطر الترحيل خاصة بعد الحملة الأخيرة على اللاجئين من قبل ا السلطات الأمنيّة في لبنان..

خامسًا، غياب منهجية[18] واضحة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للردّ على الشكاوى والاستفسارات وعدم وجود قنوات تواصل فعالة للاجئين يستطيعون من خلالها نقل قضاياهم وشكاواهم. أشار 12 من أصل 16 ناشطًا ممن قابلهم مركز وصول لحقوق الإنسان إلى ضعف فاعلية أنظمة التواصل الحالية وعدم جدواها في أغلب الأحيان وأنهم اضطروا للتجمع السلميّ لرفع أصواتهم. لو أن المفوضية وضعت نظامًا مناسبًا لاستقبال الشكاوى وسبلًا فعالة لإيجاد الحلول لما حصلت هذه الاعتصامات.

> **يواجه اللاجئون السّوريون في لبنان العديد من التحديات، مما يدفعهم إلى تنظيم الاعتصامات السلمية على الرغم من المخاطر التي قد تنتج عنها.**

[17] William Christou,"Lebanese Government Puts New Restrictions on Syrian Refugees", The New Arab, May 3, 2023, www.newarab.com/news/lebanese-government-puts-new-restrictions-syrian-refugees.

[18] Access Center for Human Rights (ACHR) and Stand with Syria Japan (SSJ),"The Lebanese Army Should Immediately Stop Arbitrary Arrests and Forced Deportations of Syrian Refugees in Lebanon", January 19, 2024, https://www.ach-rights.org/en/2023/07/06/13199/.

التمييز والعداوة

> **احتج النشطاء السوريون على السّياسات والممارسات التمييزية المنهجيّة والمعاملة العدائية بسبب جنسيتهم كسوريين وبسبب وضعهم كمستضعفين لاجئين.**

عند تحليل البيانات المستخرجة من المقابلات، وجدنا أن التمييز الممارس ضدّ اللاجئين السّوريّين في لبنان هو الحالة السّائدة وليست بالاستثنائيّة. تشمل حالات التمييز حوادث المعاملة العدائية من بعض المواطنين، والسياسات التمييزية التي تفرضها السّلطات اللبنانية (وتحديدًا السّلطة التنفيذيّة ممثلةً بوزارة الداخليّة والبلديات) عبر البلديات وغيرها. احتج النشطاء السوريون على السّياسات والممارسات التمييزية المنهجيّة والمعاملة العدائية بسبب جنسيتهم كسوريين وبسبب وضعهم كمستضعفين لاجئين. وتمّ إبلاغنا من خلال الشهادات، عن عدة حوادث عنصرية وسوء معاملة من قبل موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء هذه الاعتصامات، وكذلك ومن خلال التفاعل اليومي مع الوكالة أيضًا. لم يكن الأطفال اللاجئون بمنأى عن الممارسات التمييزية والعنيفة.**في عام 2022، تعرض أكثر من نصف الأطفال من اللاجئين السوريين لنوع من العنف، مثل الاعتداءات الجسديّة واللفظيّة والنفسيّة.**[19] قام النشطاء الذين قابلناهم، وبعضهم لديهم أطفال، بتسليط الضوء على نمط متكرر من سوء المعاملة في المدارس التي يرتادونها، سواء من قبل زملائهم اللبنانيين أو من قبل الإدارة المدرسية.

السيد سليم

شاركنا أحد الناشطين الذين شاركوا في التجمعات السلمية أمام مكاتب المفوضية السامية بتجربته مع التمييز. تعرض السيد سليم، وهو مدافع عن حقوق الإنسان متزوج ولديه أطفال، إلى هجوم استهدفه هو وأفراد عائلته في منزلهم بعد إبلاغه المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أحد المتنفذين المحليين كان يبيع المساعدات الإنسانيّة. قام أحد موظفي الوكالة بتسريب هوية الشاهد السوري عمدًا وبشكلٍ مباشر إلى الشخص المحلي المبلغ عنه، والذي أرسل بدوره مسلحين إلى منزل الناشط السوري. وقام المسلحون المحليون بضربه وضرب زوجته أمام أطفالهما. بعد تقديم الناشط السوري بلاغًا عن هذا الاعتداء للأمن العام اللبناني، تم اعتقال الناشط واحتجازه وإجباره على سحب شكواه خوفًا من الانتقام العنيف الذي قد يتعرض له زوجته وأطفاله في حال عدم سحب الشكوى.

[19] The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), the United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), and the United Nations World Food Programme (WFP), "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon", May 23, 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/details/100844.

هذا ويتعرض العديد من اللاجئين السوريين في لبنان لجرائم الكراهية والعنف لكنهم غير قادرين على الإبلاغ عن هذه الحوادث، فلا يمكنهم تقديم شكاوى فاعلة ضدّ المواطنين بسبب القيود المفروضة عليهم. لا تقدم لهم المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أي دعم ولا توفر لهم خيارات المساعدة القانونيّة. أثناء الاحتجاز، سخر الحارس اللبناني ومهاجمه الذي كان يخضع للتحقيق من الناشط الذي تم إيقافه وأشارا إلى تفاوت ميزان القوة بينهما بالقول:

(السيد سليم، 13 آذار-مارس 2024)

"أنت سوري، وتتوقع معاقبته! (شخص لبناني) ... هل ترى ماذا يحدث عندما يحاول لاجئ مقاضاة مواطن؟"

السيد أحمد

تحدث معنا ناشط آخر، وهو السيد أحمد، وهو أب في منتصف الخمسينات من عمره، وشرح لنا ظروفه في لبنان. وقال أن ي العديد من أفراد أسرته يحتاجون إلى علاجٍ طبيّ، ولكنهم غير قادرين على تحمل التكاليف الباهظة. لم يستطع أطفاله إكمال تعليمهم واضطروا للعمل لتوفير الطعام لباقي أفراد العائلة. واجه السيد أحمد عراقيل عدّة عند محاولة تجديد تصريح إقامته وتمكن في النهاية من العثور على مواطن يرعاه مقابل 200 دولار أميركي. لكن قام هذا الشخص (الكفيل اللبناني) باستغلاله واستغلال أطفاله وأجبرهم على العمل لديه. ويوضح السيد أحمد أنه حاول مرارًا الاتصال بالوكالة لطلب المساعدة لكنه لم يتمكن من التواصل معهم بسبب عدم وجود أي استجابة رغم المحاولات المتكرّرة. دفعت عدم الاستجابة هذه السيد أحمد للانضمام إلى الاعتصامات على أمل أن يجد صوته صدًى لدى المفوضية. ما إن وصل السيد أحمد إلى المكان، تعرض للتمييز وإساءة المعاملة من قبل موظفي الأمن في الوكالة الذين أهانوه واعتدوا عليه جسديًا.

(السيد أحمد، 21 آذار-مارس 2024)

"غادرت أنا وعائلتي سوريا بعد الثورة خوفاً على سلامة أطفالي... جئنا إلى لبنان بحثاً عن الأمان والحماية، ولكننا لم نجدها."

الفوارق الصحيّة والاقتصاديّة

كان الوصول إلى المرافق الطبية والحصول على الرعاية الصحيّة اللازمة أحد أهم الحقوق الأساسيّة التي قرر الناشطون التجمع سليمًا للمطالبة بها. أبلغنا كل من قابلناه من النشطاء السلميين، دون استثناء، عن وجود مشكلات صحية تواجهه أو تواجه أحد أفراد العائلة. يعاني قطاع الصحة في لبنان من مشاكل جمّة، إذ أنه هش وغير قادر على تلبية احتياجات السكان واللاجئين، مما يحرم الكثيرين من حق الوصول إلى الرعاية الصحية المطلوبة. حتى عندما يتمكن اللاجئون من تحمل التكاليف بطريقة ما، سواءً من خلال الاستدانة أو مساعدة الأقارب، فإنهم يواجهون عقبات إدارية وتهديدًا محتملًا بالترحيل.[20] الرعاية الصحية في لبنان يحكمها القطاع الخاص بشكلٍ أساسيّ، وتتطلب دفع تكاليف باهظة حتى من المواطنين اللبنانيين أنفسهم، ويصبح الوضع أسوأ عندما يتعلق الأمر باللاجئين. وما يزيد من تعقيد المشاكل الطبية الموجودة هذه، هو نقص الخدمات الصحية الضرورية ومحدوديتها. على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفر الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية، فإن الأمراض المزمنة والحالات الطارئة وتلك التي تحتاج إلى دعم مكثف وطويل الأمد عادةً ما لا تتم تغطيتها.

خلال الأشهر الستة الماضية، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تخفيضات عديدة في تغطية الرعاية الصحية للاجئين بسبب التمويل المحدود، وسيتم إعطاء الأولوية فقط للحالات التي تهدد الحياة. التحديث الأخير على تغطية الرعاية، الذي أعلن عنه في 3 أيار-مايو 2024، دخل حيز التنفيذ في 1 حزيران-يونيو 2024. [21] يشمل هذا التحديث زيادة نسبة المبلغ المستحق على المرضى من إجمالي الفاتورة إلى 40% بالإضافة إلى رسوم دخول قدرها 100 دولار أ أميركي.و تشمل التغطية حالات محددة مثل الولادات، ورعاية حديثي الولادة، ورعاية الأطفال، والحالات التي تشكل تهديدًا مباشرًا على الأطراف أو خطرًا حقيقيًا على الحياة. فيما لن يتم دعم جميع المرضى الآخرين الذين يسعون للعلاج من الأمراض المزمنة أو الأمراض الأقل خطورة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقليل الدعم للرعاية الطبية عالية التكلفة. يأمل اللاجئون الذين يعانون من حالات طبية أن تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعطاء الأولوية لحالاتهم وترشيحهم لفرص إعادة التوطين المحتملة في ظل غياب أي خيارات أخرى وعدم قدرتهم على الانتقال إلى بلد آخر بمفردهم. وافترض بعض من تم إجراء المقابلات معهم أن هذه (التجمع السّلمي) هي الطريقة الوحيدة المتاحة لجعل أصواتهم مسموعة من قبل الوكالة مع غياب تام لأي معايير واضحة في برامج إعادة التوطين.

”

يعاني قطاع الصحة في لبنان من مشاكل جمّة، إذ أنه هش وغير قادر على تلبية احتياجات السكان واللاجئين، مما يحرم الكثيرين من حق الوصول إلى الرعاية الصحية المطلوبة.

نسبة المبلغ المستحق على المرضى من إجمالي الفاتورة

[20] Médecins Sans Frontières (MSF), “Syrians in Lebanon Avoid Healthcare in Fear of Deportations”, May 17, 2023, www.msf.org/syrians-lebanon-avoid-healthcare-fear-deportations.
[21] Ibrahim et al., “Syrian Refugees Seeking Hospital Care in Beirut: A Cross-Sectional Study of Reasons for Hospital Admissions”, Cureus, July 21, 2023, www.cureus.com/articles/164406-syrian-refugees-seeking-hospital-care-in-beirut-a-cross-sectional-study-of-reasons-for-hospital-admissions#!/.

معظم اللاجئين السوريين في حاجة ماسة للرعاية الطبية ويفتقرون لأدنى مقومات الأمن الغذائيّ،

السيد عمر

أخبرنا السيد أحمد أن مولوده الجديد قد ولد بمضاعفات عديدة ويتطلب جراحة ورعاية طبية مكثفة. وبسبب قدراته المحدودة، لم يتمكن من توفير الرعاية الطبية اللازمة لطفله. حاول السيد أحمد الاتصال بالمفوضية مرارًا للحصول على الدعم اللازم، لكن جهوده لم تتكلل بالنجاح. كانت صحة طفله المتدهورة أهم سبب دفعه للانضمام إلى تلك الاعتصامات.

(السيد أحمد، 21 آذار-مارس 2024)

"ولد طفلي بمضاعفات طبية. أتمنى لو أنه لم يولد في لبنان حتى لا يضطر لتحمل كل هذه المعاناة"

معظم اللاجئين السوريين في حاجة ماسة للرعاية الطبية ويفتقرون لأدنى مقومات الأمن الغذائيّ، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكلهم الصحية. تؤثر هذه المشكلة على اللاجئين بشكل عام وعلى الأطفال وكبار السن بشكل خاص، فهم جزء من فئة اللاجئين الأكثر ضعفًا. يجعلهم نقص خدمات الصرف الصحي في أماكن سكنهم وانعدام الأمن الغذائي الحادّ أكثر عرضة للأمراض المناعية وسوء التغذية وغيرها من المخاطر. شارك لاجئ مسن في حالة صحية متردية تجربته المؤلمة مع فريقنا. السيد عمر هو رجل سوري في الثمانينيات من عمره فقد عائلته بأكملها في سوريا قبل أن يفر إلى لبنان بحثًا عن الأمان. يمضي السيد عمر تجربة اللجوء القاسية وحده، مريضًا وجائعًا. حاول طلب المساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولم يتلق سوى الوعود الفارغة. لم يعد السيد عمر قادرًا على المشي بدون عصاه وهو اليوم في حالة صحية حرجة، ولكن على الرغم من حالته السيئة، استمر في زيارة مكتب المفوضية في بيروت لطلب المساعدة. وعدته الوكالة بالمساعدة لكنها لم تقدمها له، مما تركه يعاني من الجوع المستمر وتدهور حالته الصحية والتشرد لعدم قدرته على سداد تكاليف السكن في نهاية المطاف. السيد عمر هو واحد من مئات آلاف اللاجئين الذين تُركوا ليعيلوا أنفسهم بعد نجاتهم من الحرب.

السيد علي

يضطر العديد من السوريين إلى الاعتماد على المساعدة المالية المقدمة من الوكالة نتيجة لقلة فرص العمل ومنعهم من مزاولة أي مهنة تقريبًا بشكلٍ قانونيّ، وتكون هذه المساعدات غير مستقرة، كذلك تكون شروط الأعمال المؤقتة التي يحصلون عليها مجحفة وغير آمنة بشكل عام. السيد علي، وهو لاجئ سوري في الأربعين من عمره وأب لثمانية أطفال، شارك تجربته معنا. تعرض السيد علي لإصابة في العمل جعلته غير قادر على استخدام يده، مما أثر بشكل كبير على فرص إيجاده أي عمل. بعد محاولات عديدة للتواصل مع المفوضية للحصول على المساعدة وبعد قطع برامج المساعدة الغذائية عنه، قرر الانضمام إلى التظاهرات. يعاني السيد علي من عدم قدرته على توفير الغذاء لأسرته الكبيرة ويضطر إلى التوجه إلى حاويات القمامة يوميًا بحثًا عن الطعام.

(السيد علي، 14 نيسان-أبريل 2024)

"وصلنا إلى مرحلة متقدمة من العجز حتى اضطررنا إلى الأكل من صناديق القمامة... أتجول في الشوارع بحثًا عن كسرات الخبز لأطفالي"

يضطر العديد من السوريين إلى الاعتماد على المساعدة المالية المقدمة من الوكالة نتيجة لقلة فرص العمل ومنعهم من مزاولة أي مهنة تقريبًا بشكلٍ قانونيّ

• دراسة فاعلية آليات متابعة الشكاوى لدى المفوضية السّامية

> **يجب على المفوضية مراقبة الحراس وأفراد الأمن لديهم والتدخل فورًا في حال حصول انتهاك لحقوق اللاجئين المعتصمين أمام مكاتبها**

وفقًا للشهادات، **فإن برامج الحماية التابعة للمفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المخصصة للناشطين السوريين وآليات الشكاوى الخاصة بالوكالة مثيرة للشكوك.** إذ فشلت المفوضية مرارًا وتكرارًا، في الالتزام بالمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين في عدّة محطات. خلال الاعتصامات السّلمية أمام مكتب المفوضيّة، تصرف أفراد الأمن الخاص بحماية مكاتب المفوضية بشكلٍ عدائيّ تجاه الناشطين واعتدوا جسديًا على بعضهم في حوادث منفصلة ومتكرّرة **أكد لنا أحد الشهود أن معظم موظفي المفوضية داخل المبنى تعاملوا معهم باحترام ودعوا بعضهم إلى مناقشات ودّية في أكثر من مناسبة.** ومع ذلك، لم تُلبَّ مطالبهم وبقي أفراد الأمن الذين هاجموهم في المناسبات الأخرى في مراكزهم. علاوةً على ذلك، لم يتم إنهاء عقد الموظف الذي خرق مبدأ السرية وحماية المعلومات وكشف عن هوية السيد سليم، الناشط السوري الذي قام بالتبليغ عن الزعيم، أو المتنفذ المحلي، الذي كان يقوم ببيع المواد المخصصة للمساعدات. بغض النظر عن الطريقة التي يتمّ بها التعاقد مع موظفي المفوضية وأفراد الأمن، تتحمل الوكالة المسؤولية الكاملة عن أي سوء معاملة أو انتهاكات تعرض لها الناشطون.

يجب على المفوضية مراقبة الحراس وأفراد الأمن لديهم والتدخل فورًا في حال حصول انتهاك لحقوق اللاجئين المعتصمين أمام مكاتبها. يجب على الوكالة الالتزام بولايتها في حماية جميع اللاجئين من أي سوء معاملة واستخدام مفرط للقوة، خصوصًا أثناء المظاهرات والتجمعات السلمية. في عدة مناسبات، استدعى أمن المفوضية الدرك والقوات المسلحة اللبنانية وطلبوا منهم اعتقال الناشطين، وهو ما حصل فعليًّا في عددٍ من الحالات..

في أيار-مايو 2023، أرسل وزير الداخلية والبلديات اللبناني تعميمًا إلى المحافظات والبلديات، معلنًا عن إطلاق حملة مسح وطنية لإحصاء وتسجيل جميع اللاجئين السوريين في قاعدة بيانات البلاد.[22] حثت الرسالة على عدم إجراء أي معاملات للاجئين، مثل تأجير العقارات، قبل التحقق من أنهم يحملون إقامة قانونيّة صالحة والتأكد من أنهم مسجلون لدى البلدية. انتقد العديد من المراقبين هذه الخطوة، حيث أشاروا إلى المفارقة في إحصاء اللاجئين السوريين في حين أن البلاد لم تصدر إحصاءً سكانيًا وطنيًا لمواطنيها لأكثر من 90 عامًا. [23]

[22]The Lebanese Ministry Of Interior and Municipalities,"Regarding the Impact of the Situation of Displaced Syrians".
[23]U.S Department of State,"2022 Report on International Religious Freedom: Lebanon", December 7, 2023.

مشاركة بيانات اللاجئين يشكل تهديدًا كبيرًا لهم بسبب احتمال إساءة استخدامها من قبل السّلطات اللبنانية

يشعر اللاجئون بقلقٍ بالغ من أن تسريب المعلومات الحساسة التي قاموا بمشاركتها خلال مقابلات اللجوء مع المفوضية قد يزيد من احتمالية ترحيلهم القسريّ إلى سوريا

أصدرت المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين ثان-نوفمبر 2023 تحديثًا عقب اتفاق مع الحكومة اللبنانية لمشاركة البيانات الشخصية للاجئين السوريين في لبنان.[24] وفقًا للبيان، وافقت الوكالة على مشاركة البيانات مع المديرية العامة للأمن العام وأكدّت أن هذه البيانات لن تُرسل إلى الحكومة في سوريا. يظهر هذا الاتفاق فشل المفوضية في حماية اللاجئين، بما في ذلك بياناتهم الشخصية، ويقوض أي ثقة في الوكالة. **إذ لا توجد أية ضمانات بأن السّلطات اللبنانية ستمتنع عن استخدام هذه البيانات بشكل غير نزيه وغير قانونيّ في حملتها ضدّ اللاجئين السوريين. ويشعر المدافعون عن حقوق الإنسان بالقلق بشأن إمكانية مشاركة هذه المعلومات الحساسة مع النظام السّوريّ.**[25] وإلى جانب كون مشاركة هذه البيانات تهديدًا كبيرًا لهم بسبب احتمال إساءة استخدامها من قبل السّلطات اللبنانية. خصوصًا أن بعض الأفراد الذين تمّ مشاركة بياناتهم، هم تحت المراقبة بشكلٍ متزايد بسبب مواقفهم السّياسيّة، وأنشطتهم السّابقة في سوريا، أو حتى مشاركتهم في المظاهرات السّلمية. يشعر اللاجئون بقلقٍ بالغ من أن تسريب المعلومات الحساسة التي قاموا بمشاركتها خلال مقابلات اللجوء مع المفوضية قد يزيد من احتمالية ترحيلهم القسريّ إلى سوريا.

يعتقد الناشطون الذين تمت مقابلتهم أن هذا الانتهاك للسريّة يمكن أن يعرض اللاجئين للخطر، وخاصة المنشقين عن الجيش السوري والمدافعين عن حقوق الإنسان وأولئك الذين يعارضون نظام الأسد وحلفاءه بشكلٍ علنيّ. **وكان أحد المطالب الأكثر تكرارًا بين النشطاء هو وجود نظام شكاوى فعال واستجابة سريعة من قبل المفوضية السامية.** خصوصًا أن جميع شهادات النشطاء أشارت إلى أن قنوات التواصل للحصول على الحماية وطلب الدعم وتسجيل الشكاوى للاجئين غير فعالة. مع انعدام وجود أساليب الدعم ووسائل الاتصال الرسمية المناسبة ما بين اللاجئين من جهة والوكالة من جهة أخرى، يشعر اللاجئون أن الشكاوى التي ينجحون بتقديمها يتم تجاهلها من قبل المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أشار أحد الشهود الذين تمت مقابلتهم إلى تأخر طويل في الاستجابة، أو حتى عدم الاستجابة على الإطلاق، أو التعامل بلا مبالاة تختصرها عبارة "لا يمكننا فعل أي شيء من أجلك." ادعى العديد من النشطاء الذين تحدثنا معهم أن الخط السّاخن للمفوضية غير متاح ولا يتم الرد عليه في أغلب الأوقات، مما أدى إلى فقدانهم المال وانعدام الثقة في قناة الاتصال الوحيدة بينهم وبين الوكالة المكلفة بمعالجة قضاياهم.

[24] The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) - Lebanon,"Update on Data Sharing", November 24, 2023, https://help.unhcr.org/lebanon/en/2023/11/24/update-on-data-sharing/.
[25] Enab Baladi, "Concerns Over Leakage of Syrian Refugees' Data in Lebanon After Being Delivered by United Nations", December 22, 2023, https://english.enabbaladi.net/archives/2023/12/concerns-over-leakage-of-syrian-refugees-data-in-lebanon-after-being-delivered-by-united-nations/.

لو أن الوكالة قد أنشأت آليات فعالة للسماح للاجئين بالتعبير عن مخاوفهم وإيصال شكاواهم، لما كان النشطاء واللاجئون بشكلٍ عام اضطروا للتجمع سلميًا أمام مكاتبها في مختلف المناطق اللبنانية من أجل إيصال رسائلهم. وهم كانوا يبحثون فقط على اعتراف بوجود هذه المشاكل والشعور بأنه يتمّ العمل على تصحيحها، حتى لو لم يتم حلّها بالكامل. إن اللامبالاة الظاهرة ونقص الدعم والتعاطف من قبل الوكالة يعمق شعور اللاجئين بالعجز ويثبطهم عن التواصل مع الوكالة في القضايا المستقبليّة للحصول على المساندة وقت الحاجة.

إن المشاكل النفسية هي ظاهرة منتشرة بين أفراد المجتمع اللاجئ، حسب إفادات العديد من الناشطين، وهي أحد القضايا التي تستحق المزيد من الاهتمام. يعتبر الافتقار للموارد المالية أهم العوائق التي يواجهها اللاجئون في الوصول إلى الرعاية النفسية والعقلية اللازمة.

قال السيد يمان، وهو لاجئ في منتصف الثلاثينيات من عمره، إن والده المتوفى حاول طلب المساعدة حين كانت العائلة تمرّ في ظروف مالية سيئة. بعد فشل محاولتين نتيجة عدم استجابة المفوضية، استسلم الأب ولم يعد راغبًا بالمحاولة من جديد. بعد ذلك بوقت قصير، أقدم والده على إنهاء حياته بإضرام النار في جسده بعد شعورٍ باليأس والعجز كان قد استمر طويلًا. تواصلت المفوضية مع عائلة المتوفى بعد بضعة أيام وقدمت التعازي وسألت عن حاجات العائلة. مُنحت العائلة مساعدات غذائية لستة أشهر فقط قبل أن يتمّ فصلهم من قوائم المستفيدين بعد ذلك. تواصل السيد يمان بعد ذلك مع المفوضية مقدمًا نفسه على أنه ابن الرجل الذي قضى نتيجة إضرامه النار في جسده فرد عليه أحد موظفي الوكالة قائلًا:

(السيد يمان، 15 نيسان-أبريل 2024)

"وهل علينا أن نقلق بشأن كل من يحرق نفسه؟"

شعر السيد يمان بالصدمة نتيجة الإجابة غير المتوقعة على الرغم من حالة الحزن على فقدان والده وعجزه حينها. كان لهذه الحادثة أثر كبير عليه وقرر كردة فعل لما واجهه من قلة التعاطف واللطف من ممثل الوكالة، ألا يحاول مرة أخرى وامتنع بعدها عن التواصل مع المفوضية.

إن اللامبالاة الظاهرة ونقص الدعم والتعاطف من قبل الوكالة يعمق شعور اللاجئين بالعجز ويثبطهم عن التواصل مع الوكالة في القضايا المستقبليّة للحصول على المساندة وقت الحاجة

السيد يمان

السيدة فاطمة

ناشطة أخرى مرت بتجربة مشابهة من إحراق الذات اعتراضًا على الظروف المأساويّة ونتيجة الضغوط النفسية الكبيرة. ويمكن أن تؤدي الصعوبات المالية إلى مشاكل نفسية حادة، خصوصًا عندما يكون الفرد مسؤولًا عن رعاية أطفال. السيدة فاطمة هي أم لاجئة سورية لأطفال صغار كافحت طويلًا لتلبية احتياجات أسرتها. انضمت إلى التظاهرات في محاولة منها للحصول على معلومات حول ملف إعادة التوطين الخاص بعائلتها بعد عجزها عن الحصول على أية تحديثات من قبل المفوضية. نتيجة للظروف الصعبة التي كانت تمرّ بها واليأس والقلق الذي استمر لفترة طويلة، لم تحتمل صدمة الجواب الذي حصلت عليه. عندما تم إبلاغها أن قضية إعادة التوطين الخاصة بعائلتها قد جمدت دون أي تفسير، وصلت السيدة إلى نقطة الانهيار وأضرمت النار في نفسها أمام مكتب المفوضية.

تم نقلها إلى المستشفى بعد الحادثة وهي في حالة مستقرة صحيًا لكنها الآن في حالة نفسية سيئة وترفض مقابلة أي شخص.
وصرح أخوها، السيد كمال، لفريقنا:

السيد كمال

(السيد كمال، 17 كانون أول-ديسمبر 2023)

"ما فعلته كان رد فعل على وضعها المالي المتأزم... اللاجئون السوريون يسعون بشكل متزايد لإعادة التوطين بسبب الظروف القاسية التي يواجهونها في لبنان. الآن هي منبوذة من المجتمع لأن محاولة إنهاء الحياة تعتبر من المحرمات، ونحن هنا ما زلنا بانتظار حصول أي تقدم في ملف إعادة التوطين الخاص بالعائلة"

السيدة علا

"في أحد الأيام وخلال الاعتصام، حدثت مشاحنات لفظية حادّة بين بعض الناشطين وأفراد الأمن التابعين للمفوضية مما أدى إلى استدعاء حرس المفوضية قوات الأمن اللبناني

تحدثنا مع السيدة علا، وهي ناشطة وأم لأربعة أطفال في الثلاثينيات من عمرها. روت لنا تجربة مشابهة لما حصل مع باقي الناشطين. والسيدة علا تم إلغاء المساعدة المخصصة لعائلتها رغم إعاقتها الجسدية وصغر سن أطفالها وانخفاض أجر زوجها الذي يعمل بالمياومة، مما جعل الأسرة تعاني من نقصٍ حاد في الغذاء وباقي الاحتياجات الأساسيّة. بعد مرور سنتين على قطع المساعدات الأممية، حاولت مراراً الاتصال بالمفوضية لكنها لم تنجح. بعد شعورها بالإهمال، قررت هي وعائلتها الانضمام إلى التجمعات السلمية أمام مبنى المفوضية. في أحد الأيام وخلال الاعتصام، حدثت مشاحنات لفظية حادّة بين بعض الناشطين وأفراد الأمن التابعين للمفوضية مما أدى إلى استدعاء حرس المفوضية قوات الأمن اللبناني. تم اعتقالها مع زوجها قبل أن يتم إطلاق سراحهما بعد إجبارهما على توقيع تعهد بعدم التظاهر مرة أخرى أمام مكاتب المفوضية. فور إطلاق سراحها مع زوجها، عادت السيدة علا وزوجها معًا إلى الاعتصام في نفس المكان.

(السيدة علا، 25 آذار-مارس، 2024)

"رغم خوفنا الشديد من الجيش اللبناني وعناصر أمن المفوضية، قررت مع أفراد عائلتي المشاركة في الاعتصامات بانتظام."

• الانتقام والتبعات

يواجه النشطاء تداعيات نفسيّة وقانونيّة وأمنيّة عند اتخاذهم قرار المشاركة في اعتصامات من هذا النوع. **يعاني العديد منهم اليوم من ضغوط نفسيّة مزمنة وأصيبوا بإصابات جسدية نتيجة الانتقام العنيف من حراس الأمن التابعين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو نتيجة تعرضهم للضرب على يدّ عناصر القوات المسلحة اللّبنانيّة، أو الأمن العام اللّبنانيّ.** كما واجهوا تهديدات أمنية، مثل الترهيب، والاعتقال، والاحتجاز، والترحيل القسريّ إلى سوريا. مما يعني أنه كان لمشاركتهم الجريئة هذه تبعات خطيرة إضافية زادت من تدهور ظروفهم الصعبة التي كانوا يمرون بها أصلًا.

• التحليل القانونيّ

تم إنشاء القانون الدوليّ حفاظًا على حقوق الإنسان وحمايتها حول العالم، ولمحاسبة مرتكبي انتهاكات - سواء أكانوا دولًا أو منظمات أو أفرادًا. من خلال عرقلة وانتهاك تلك الحريات، فشلت كل من الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوفاء بالتزاماتهما القانونيّة المنصوص عليها في القوانين الدوليّة التي تحمي حقوق اللاجئين بما في ذلك حقّ اللاجئين في التجمع السلميّ.

فشلت كل من الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوفاء بالتزاماتهما القانونيّة المنصوص عليها في القوانين الدوليّة التي تحمي حقوق اللاجئين بما في ذلك حقّ اللاجئين في التجمع السلميّ.

لبنان هو طرف في عددٍ من المعاهدات الدوليّة الّتي تحمي حقّ التجمع السلميّ بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادة العشرون (1) [26]، والميثاق الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة في المادتين 21 و22 [27]، والإعلان عن الحقّ والمسؤولية للأفراد والمجموعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسيّة المعترف بها عالميًا في المادة الخامسة. [28] إضافةً إلى ما تم ذكره، فإن الدستور اللبناني 1926 ينصّ علانية على أن لبنان "عضو مؤسس وفعال في منظمة الأمم المتحدة ويلتزم بمعاهداتها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب أن تتجسد هذه المبادئ في جميع المجالات والمناطق دون استثناء."[29] وبالتالي، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق الّتي ينصّ عليها محمية دستوريًا.

على الرغم من أن الدول، بما في ذلك لبنان، تتحمل مسؤولية حماية وتعزيز هذه الحريات وتنفيذها بموجب القانون الدوليّ، إلا أن تطبيق هذه الحقوق يعتمد في كثير من الأحيان على الدول نفسها، على الرغم من أن بعضها هو من يقوم بخرق هذه الحقوق. كما أن الطبيعة غير الملزمة لقرارات الجمعية العامة التي تحدد هذه الحريات الدولية تشكل تحديات جمة، في حال عدم وجود التزام فعلي لتطبيقها من قبل الدول.

ومع ذلك، يقر القانون الدولي عرفيًا بحق التجمع كحق أساسيّ للإنسان. بخلاف الاتفاقيات والمعاهدات الكتابية، يقرّ القانون المتعارف عليه أن هذه الممارسات ملزمة قانونيًا. وهذا واحد من أساسيات الالتزام القانونيّ للدول بحماية حق التجمع السلميّ، بغض النظر عن طبيعة التزام هذه الدول بالقرارات والاتفاقيات الدوليّة.

على الرغم من أن اتفاقية اللاجئين لا تُحدد صراحةً حقّ التجمع السلمي للاجئين، إلا أن التعليق العام رقم 37 (2020) حول الحقّ في التجمع السلميّ في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (المادة 21) يوضح التزامات الدول في توفير ظروف التجمع السلميّ، مشيرًا إلى أن "المواطنين وغير المواطنين على حدٍّ سواء" يمكنهم ممارسة هذا الحقّ، بما في ذلك "الأجانب، والمهاجرين (بشكل نظاميّ أو غير نظاميّ)، وطالبي اللجوء، واللاجئين، والأشخاص بدون جنسية".[30]

[26] The Universal Declaration of Human Rights. United Nations General Assembly, Paris, 1948: https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights
[27] Of the International Covenant of Civil and Political Rights (ICCPR). https://www.ohchr.org/sites/default/files/ccpr.pdf
[28] Of the Declaration on the Right and Responsibility on Individuals, Groups, and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-right-and-responsibility-individuals-groups-and#:~:text=Everyone%20has%20the%20right%2C%20individually,the%20national%20and%20international%20levels.
[29] The Lebanese Constitution (1926): https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files/Lebanese%20%20Constitution-%20En.pdf
[30] OCHR, General Comments and Recommendations on the right to peaceful Assembly, 2020. https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-comment-no-37-article-21-right-peaceful

بالإضافة إلى ذلك، تُحدد الاتفاقية أيضًا عدة حقوق يجب أن توفرها الدولة المضيفة للاجئين، بما في ذلك: حق العمل، والسكن، والتعليم، والمساعدة العامة والإغاثة، وحرية ممارسة الشعائر الدينة، والوصول إلى المحاكم، وحرية التنقل داخل الأراضي، وحق إصدار الوثائق الشخصية ووثائق السفر.[31] وبالتالي، لدى الدول مسؤوليات سلبية وإيجابية لضمان حقّ التجمع السلمي، بما في ذلك عدم فرض تدابير تقييدية (مثل التدخل غير المبرّر أو منع التجمعات السّلمية بدون تبرير مقنع، أو معاقبة المشاركين أو المنظمين بدون سبب مشروع)، بالإضافة إلى المسؤوليات الإيجابية مثل تسهيل التجمعات السلمية، وتوفير بيئة سلمية "بدون تمييز"، و"حماية المشاركين من جميع أشكال الانتهاكات التمييزية والهجمات ضدّهم. "

لم يصادق لبنان على الاتفاقية والبروتوكول، مما أدّى إلى تأجيل أي مناقشة حول الانضمام، وبدلاً من ذلك، اختار التعامل في اتفاقات ثنائية مستقلة مع المفوضية السامية للاجئين سعيًا إلى تقويض التزاماته الدوليّة. من أبرز هذه الاتفاقيات هو اتفاقية عام 2003 بين المفوضية السامية للاجئين ومكتب الأمن العام اللّبنانيّ، والّتي تنص على أنه سيتم التسامح مع اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن لفترة محدودة فقط، في انتظار إعادة التوطين أو العودة الطوعية. ومن سلبيات هذا الاتفاق أنه "يتبنى منظورًا للدولة اللبنانية يعتبر اللاجئين تهديدات أمنية" ولا يذكر مبادئ الحماية الأساسية بما فيها مبدأ الامتناع عن الترحيل القسري.[32]

بناءً على ما تم ذكره، فإن لدى اللاجئين السّوريّين الذين يعيشون في لبنان حقوق عديدة محمية بموجب القانون الدوليّ، ومن ضمنها حق التجمع السلميّ. ومع ذلك، فإن الواقع والظروف الحالية تؤدي إلى تعريض هذه الحقوق للخطر وتقييدها بشدّة بفعل إجراءات لا قانونية تمارسها السّلطات اللبنانية، بالإضافة إلى انتهاك مستمر لحقوق وحريات أساسية أخرى. وبما أن حقّ التجمع السلمي يعتمد بشكل كبير على تحقيق حقوق أخرى أوسع، فقد يتم تقييد الحرية الشخصيّة للاجئين سوريين بشكلٍ مباشر و/أو غير مباشر عند ممارسة حقّهم في التجمع والاحتجاج السّلمي. ونجد في هذا التقرير العديد من الأمثلة على انتهاك هذه الحقوق ، بما في ذلك المعاملة العدائية والسّياسات التمييزية التي نتجت عن مشاركة اللاجئين السوريين في الاحتجاجات السلمية. وفي هذا السياق، يجب تقييم حملات القمع التي تستهدف اللاجئين السوريين الذين يشاركون ويعبرون عن شكاواهم ومطالبهم من خلال الاحتجاجات السّلمية والاعتصامات ضمن بيئة أوسع من العنصرية المتزايدة في لبنان، فضلاً عن محاولة الدولة اللبنانية والقوات الأمنية إنشاء بيئة تقوض الحقوق وتتناقض مع التزاماتها بموجب القانون الدوليّ. وهذا لا يخلق فقط خوفًا وعدم استقرار لدى السوريين وحسب، بل يعيق بشكلٍ منهجي السبل المحمية قانونًا والمحدودة جدًا للاجئين السوريين للتعبير بشكل سليم عن شكاويهم من خلال الاحتجاجات والتجمعات السّلمية. إن انتهاك الدولة اللّبنانيّة لحقّ اللاجئين السوريين في التظاهر بسلمية لا يمكن معالجته كملفٍ مستقل عن معاملتها التمييزية الواسعة ضدّهم في مختلف مجالات الحياة في البلاد، مما يخلق تأثيرًا رادعًا على قدرتهم على التجمع السلمي أو أي نشاط آخر.

> **لدى اللاجئين السّوريّين الذين يعيشون في لبنان حقوق عديدة محمية بموجب القانون الدوليّ، ومن ضمنها حق التجمع السلميّ. ومع ذلك، فإن الواقع والظروف الحالية تؤدي إلى تعريض هذه الحقوق للخطر وتقييدها بشدّة بفعل إجراءات لا قانونية تمارسها السّلطات اللبنانية**

[31] Geneva Convention (1951), UNHCR: https://www.unhcr.org/hu/wp-content/uploads/sites/21/2016/12/QA_1951-Convention.pdf
[32] Faculty of law Blogs, University of Oxford," Give Refugees Access to The Agreements That Govern Them", April 2023: https://blogs.law.ox.ac.uk/border-criminologies-blog/blog-post/2023/04/give-refugees-access-agreements-govern-them#:~:text=UNHCR's%202003%20agreement%20with%20Lebanon's,for%20adopting%20a%20Lebanese%20state

في الحالة التي تم تلخيصها أعلاه، حيث تعرض اللاجئون الذين تظاهروا أمام مكاتب المفوضية السامية للاجئين للاعتداء الجسديّ والمضايقة والاعتقال، فإن كل من السّلطات اللبنانية والمفوضية السامية للاجئين قد فشلا في حماية المتظاهرين وحقهم في التجمع السلميّ. بالنسبة للدولة اللبنانية، يعتبر هذا فشلًا في التزاماتها بحماية حقّ التجمع الذي ينصّ عليه القانون الدوليّ، بالإضافة إلى الإخفاقات الإضافية في الانتهاكات التالية التي ارتكبتها بما في ذلك السّياسات الممنهجة غير القانونية من المضايقة والإكراه والترهيب لردع المتظاهرين.

تعرض اللاجئون الذين تظاهروا أمام مكاتب المفوضية السامية للاجئين للاعتداء الجسديّ والمضايقة والاعتقال

وهذه الحقوق محمية في القانون الدولي وهي مدعومة أيضًا في أمثلة عديدة من القضايا ضد أشخاص وجهات تمت محاكمتها في سياق المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. على الرغم من أن لبنان ليس عضوًا في هذه المحاكم الإقليمية ولا يقع ضمن اختصاصاتها، إلا أن هذه القضايا تحدد سابقات مهمة بشأن قضايا مثل انتهاك خصوصية المتظاهرين، حيث توضح الأحكام كيف يجب أن تتوافق إجراءات السّلطات الدوليّة لجمع المعلومات عن المتظاهرين مع متطلبات "الشرعية" و"الضرورة" و"التناسب" وألا تهدف إلى ترهيب المشاركين أو أولئك الذين ينوون المشاركة في الاحتجاجات. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام غير قابلة للتطبيق بشكلٍ مباشر في دولة لبنان، إلا أنها توضح أهمية مبدأ الحماية والخصوصية في حالة التجمعات السلمية.

مثلاً، أكدّت القرارات في قضيتي "R v. the Chief Constable of South Wales (Police (2020)" و"Banners Placed on Roadside in the City of Lucknow v. State of Uttar Pradesh" إن الإجراءات التي تتخذها السّلطات الرسميّة لجمع معلومات عن المتظاهرين يجب أن تستوفي متطلبات "الشرعية" و"الضرورة" و"التناسب"، وألا تهدف أبدًا إلى تخويف المشاركين أو المشاركين المستقبلين في الاحتجاجات.[33] بالرغم من أن هذه القرارات لا تنطبق مباشرة على دولة لبنان، إلا أنها توضح كيفية أهمية مبدأ الخصوصية في سياق التجمعات السلميّة. ونظرًا لأن التقرير يشير إلى حالة واحدة على الأقل تمكنت السّلطات اللّبنانيّة فيها من الحصول على معلومات شخصية خاصة واستخدمت هذه المعلومات لمضايقة وترهيب لاجئ سوري واجه بعدها انتقامًا، فإنه من المهم التأكيد على حقّ الأفراد في خصوصية المعلومات الشخصيّة يجب أن يظل محميًا في سياق التجمعات السّلمية. تعتبر المحاكم المذكورة انتهاك السّلطات لهذا الحقّ جريمة خطيرة، وهناك أيضًا حالات حيث تمّ فرض عقوبات دوليّة على أفراد ارتكبوا انتهاكات مشابهة لحقوق الإنسان ضدّ المتظاهرين، مما يؤكد على خطورة هذه الانتهاكات وجديتها.[34]

[33] Global Freedom of Expression Columbia University, Collection of Case Law on Peaceful Protest: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2023/06/Case-law-on-peaceful-protests.pdf
[34] See US treasury sanctions against Iranian officials linked to suppression of protestors. See: https://www.state.gov/iran-sanctions/

علاوة على ذلك، ونظرًا لأن الحوادث الّتي وقع فيها اعتقال واعتداء جسدي على متظاهرين سوريين حدثت أمام مكاتب المفوضية السّامية، وأن الأمن المسؤول التابع لها قد شارك في المضايقات والانتهاكات والاعتداء الجسديّ وأدّى تدخلهم إلى اعتقال أحد المتظاهرين، فإن مكتب المفوضية في كل حالة اعتداء حصلت يتحمل مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن هذه الانتهاكات. توظف مكاتب الأمم المتحدة في لبنان شركات أمن خاصة، ولكنها تخضع أيضًا لإشراف الشرطة المحليّة. بينما تتمتع وكالات الأمم المتحدة وموظفوها بحصانة دبلوماسيّة كما هو مبين في عدة اتفاقيات، [35] فإن شركات الأمن الخاصة في كثير من الأحيان تكون عاملًا من عوامل انتهاكات حقوق الإنسان.

نظرًا لأن الحوادث الّتي وقع فيها اعتقال واعتداء جسدي على متظاهرين سوريين حدثت أمام مكاتب المفوضية السّامية، وأن الأمن المسؤول التابع لها قد شارك في المضايقات والانتهاكات والاعتداء الجسديّ وأدّى تدخلهم إلى اعتقال أحد المتظاهرين، فإن مكتب المفوضية في كل حالة اعتداء حصلت يتحمل مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن هذه الانتهاكات

تنص الوثيقة الدولية "مونترو 2008" ، والّتي تحدد ممارسات الحوكمة والالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الشركات الخاصة، على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي كمرجع، كما توضح مسؤوليات الدول والمنظمات الدوليّة على حدٍّ سواء لضمان الامتثال بهذه القوانين. وعلى الرغم من أن لبنان ليس من الدول الموقعة على هذه الوثيقة، إلا أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى اعترفت بالوثيقة غير الملزمة كخطوةٍ حاسمة لضمان انضباط شركات الأمن والخدمات الخاصة. [36]

بالتالي، يمكن تحميل الشركات الخاصة بما في ذلك شركات الأمن الخاصة المسؤولية عن سلوكها إذا كانت الدول مستعدة وقادرة على ضمان الامتثال بما يتماشى مع وثيقة مونترو. كما يوضح قسم السلامة والأمن التابع للأمم المتحدة (UNDSS) معايير التعاقد اللازمة للأمم المتحدة لتوظيف شركات طرف ثالث مهمتها توفير الأمن. ويشير قسم السلامة والأمن التابع للأمم المتحدة إلى أنه من الضروري أن تكون الشركات الّتي يتمّ التعاقد معها موقعة على "مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة"، [37] وأن الهدف من توظيف هذه الشركات هو "توفير رادعٍ مرئي للمهاجمين المحتملين واستجابة مسلحة لصدّ أي هجوم بطريقة تتماشى مع سياسة استخدام القوة التابعة للأمم المتحدة، وتشريعات البلد المضيف المعني، والقانون الدولي". [38]

وعليه، فإن استخدام القوّة الذي أظهرته شركة الأمن التي تعاقدت معها المفوضية في لبنان، في حالة الاعتداء الجسدي على لاجئ سوري كان يتظاهر سلميًا خارج مقرّ المفوضية واعتقاله هو انتهاك لـ "مدونة قواعد السّلوك الدوليّة" لأن القوة المستخدمة لم تكن "ضرورية للغاية" أو "متناسبة مع التهديد" ولم تتناسب مع "سياسة استخدام القوة" التي تتبعها الأمم المتحدة، حيث لم يتم استيفاء أي من المعايير الأساسيّة المطلوبة لتبرير استخدام القوة المفرطة، حتى لو لم تكن مميتة.

[35] Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations, New York, 13 February 1946 and 'Convention on the Privileges and Immunities of the Specialized Agencies, New York, 21 November 1947. https://www.un.org/en/ethics/assets/pdfs/Convention%20of%20Privileges-Immunities%20of%20the%20UN.pdf
[36] Montreux Document on Private Military and Security Companies (2008): https://www.montreuxdocument.org/about/montreux-document.html
[37] 'International Code of Conduct for Private Security Service Providers', 10 December 2021: https://icoca.ch/wp-content/uploads/2022/01/INTERNATIONAL-CODE-OF-CONDUCT_Amended_2021.pdf
[38] UN SMS, Security Policy Manual, Chapter IV, Security Management, Section H, 'Use of Force' (2017): https://policy.un.org/sites/policy.un.org/files/files/documents/2020/Oct/spm_-_chapter_iv_-_section_h_-_use_of_force_1.pdf

نظرًا لأن الحوادث الّتي وقع فيها اعتقال واعتداء جسدي على متظاهرين سوريين حدثت أمام مكاتب المفوضية السّامية، وأن الأمن المسؤول التابع لها قد شارك في المضايقات والانتهاكات والاعتداء الجسديّ وأدّى تدخلهم إلى اعتقال أحد المتظاهرين، فإن مكتب المفوضية في كل حالة اعتداء حصلت يتحمل مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن هذه الانتهاكات

يقع على عاتق المفوضية واجب أخلاقيّ يتمثل في ضمان عدم انخراط جميع فئات الموظفين في سلوك يقوض بشكل مباشر واجب الحماية المنوط بهم. يجب تدريب الموظفين على معايير الحماية، وفهم "مدونة قواعد السلوك" الخاصة بالمفوضية، وفرض إجراءات تشغيل موحدة لضمان تصرف موظفي الطرف الثالث المتعاقد معهم وفقًا للمعايير التي وضعتها المفوضية. وهذا ما أوضحته المفوضية في مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، والّتي تنصّ على أن المدونة لا تنطبق فقط على موظفي الأمم المتحدة المتعاقدين مباشرةً مع المفوضية، بل "الأشخاص الآخرين الذين يعملون لدى المفوضية أو المرتبطين بها بطريقة أخرى " مع التزام المفوضية بضمان "فهمهم بشكل أفضل للالتزامات المفروضة على سلوكهم بموجب شروط ارتباطهم بالمفوضية. "

كما تشير مدونة قواعد السلوك صراحةً إلى الشركات "التي تعمل، من خلال موظفيها، لصالح المفوضية" على أنها مطالبة "بإطلاع هؤلاء الأشخاص على المبادئ الواردة في المدونة بطريقة مناسبة".[39] وعلى هذا النحو، تتحمل المفوضية المسؤولية الكاملة عن ضمان التزام الموظفين المتعاقدين مع أطراف ثالثة بالمعايير المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك الخاصة بها إضافة إلى قواعد السلوك المشار إليها في وثائق الأمم المتحدة المختلفة وما يتعلق بالتعاقد مع شركات أمن خارجية.

إضافة إلى ذلك كله، عندما تحدث انتهاكات من هذا النوع، مثل العنف الجسديّ تجاه المشاركين في التجمعات السّلمية أو تسريب البيانات الخاصة للاجئين، ينبغي على المفوضية أن تحقق مع المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتصدر تدابير عقابية عند الضرورة لردع الانتهاكات المستقبليّة من هذا النوع، بما في ذلك التعاقد مع طرف خارجي مختلف لتقديم الخدمات الأمنية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك أمثلة على قيام وكالات الأمم المتحدة بإنهاء عقود مع شركات أمنيّة خارجية اعتُبرت متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان.[40] باعتبارها وكالة أممية مكلفة بحماية اللاجئين، تتحمل المفوضية مسؤولية الإبلاغ علنًا عن مثل هذه الحوادث، وتقديم الدعم القانونّي وغيره من أشكال الدعم للمتظاهرين الذين اعتقلتهم قوات الأمن، والإبلاغ بشفافية عن الخطوات التي اتخذتها لإسداء المشورة لسلطات الدولة بشأن التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أداة رئيسية للحماية القانونية للاجئين، بما في ذلك حقهم في التظاهر السلميّ دون التعرض لخطر الاعتقال أو الاعتداءات الانتقامية. إن هذه الحادثة وتورط أفراد الأمن فيها يقوض ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويساهم في زيادة انعدام الثقة بين اللاجئين السوريين ووكالة الأمم المتحدة المكلفة بحمايتهم.

[39] Ibid.
[40] In Jordan, five UN agencies have not renewed contracts with G4S see: https://jordantimes.com/news/local/un-women-becomes-5th-un-agency-jordan-drop-contracts-g4s

التوصيات

إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- حماية وتعزيز حقوق اللاجئين وحرياتهم في تنظيم التجمعات السّلميّة والانضمام إليها، وضمان أقصى درجات الأمان لهم أثناء ممارستهم لذلك الحقّ ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضدّهم.
- تنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز قنواتها الخاصة بالشكاوى لضمان تسجيل الانتهاكات والتحديات التي يبلغ عنها اللاجئون، والتحقيق فيها، والاستجابة لها وحلها.
- تطوير برامج الاستجابة والحماية لتصبح أكثر فعالية و برامج حماية داخلية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات داخل المفوضية.
- إخضاع موظفي المفوضية للمساءلة عن أي انتهاكات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسّريّة وتفعيل المحاسبة الجديّة وفقًا لذلك.
- إخضاع الشركات الخاصة المتعاقدة، مثل شركات الأمن والموظفين، للمساءلة وفق مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للمفوضية.
- مراقبة وتطوير معايير برنامج إعادة التوطين، وفحص الحالات المعلقة، ومنح الأولوية للاجئين الناجين من الاعتقال والمعرضين لخطر التعذيب والاحتجاز، سواء في سوريا أو في لبنان.
- منح اللاجئين فرصة الطعن في حالات إعادة التوطين الخاصة بهم وتزويدهم بملاحظات شفافة وفورية حول آلية سير ملفاتهم من خلال توفير المواعيد المتوقعة وأسباب الرفض، في حال حصوله، حفاظًا على العدالة والشفافية.
- إنشاء أرقام تواصل مجانية بالكامل لضمان عدم فرض أي رسوم على اللاجئين.

إلى السّلطات اللبنانية

- يجب على السّلطات اللّبنانيّة أن توقف سياساتها وممارساتها التمييزيّة ضدّ اللاجئين وأن تضع تدابير صارمة تتصدى للانتهاكات لضمان العدالة والحماية للاجئين في لبنان. كما يجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من أجل الالتزام بالمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان وضمان مجتمع أكثر إنصافاً.
- يجب على السّلطات اللّبنانيّة أن تتقيد بالتزامات لبنان بموجب القانون الدوليّ لضمان حق جميع السكّان، بما في ذلك اللاجئين السوريين، في التجمع السلميّ والالتزام بواجبها في توفير بيئة داعمة لتلك الحقوق والحريات.

إلى المجتمع الدولي

- يجب أن يكون التمويل المخصص للحكومات اللبنانية المتعاقبة مشروطاً بضمان حماية اللاجئين من خلال ممارسة الضغط اللازم، وأن تكون المراقبة أكثر فعالية وضمان العمل الإنسانيّ.
- الدعوة إلى إجراء مراجعة داخلية لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان لضمان التزام المفوضيّة بتفويضها في مجال الحماية وعدم دعمها غير المقصود للانتهاكات الّتي ترتكبها السّلطات اللبنانية.
- الاستمرار في دعوة لبنان للوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدوليّ والتوقيع والتصديق على اتفاقيات مثل اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951.

المراجع

- وصول – ACHR. 2024. "ماذا يحدث بعد ترحيل اللاجئين من لبنان؟" Achrights.Org. وصول – ACHR. https://ww-w.achrights.org/2024/01/29/13386/.

- وصول – ACHR. "ردًّا على بيان الأمن العام اللبناني بشأن دعوة اللاجئين لتجديد إقاماتهم في لبنان." وصول – ACHR - معًا من أجل الحقوق (مدونة)، 30 يونيو 2020. https://www.achrights.org/en/2020/03/12/10569/.

- النشرة. "البيسري: نعلم كيف نتصرف إذا لم نتسلم 'داتا' النازحين فكل المعاملات الرسمية تحتاج للأمن العام," 5 أكتوبر 2023. https://www.elnashra.com/news/show/1639445/.

- وزارة الداخلية والبلديات http://www.interior.gov.lb/AdsDetails.aspx?ida=5457.

- Access Center for Human Rights (ACHR) and stand with Syria Japan (SSJ). 2024. "The Lebanese Army Should Immediately Stop Arbitrary Arrests and Forced Deportations of Syrian Refugees in Lebanon." Press release. January 19, 2024. https://www.achrights.org/en/2023/07/06/13199/.

- Syrian Association for Citizen's Dignity (SACD). "Under the Microscope of Humanity, the Challenges of the Syrians in Lebanon, Cyprus, and Europe, and a Call for Justice and Humanity." Syrian Association for Citizen's Dignity (SACD), n.d. https://syacd.org/under-the-microscope-of-humanity-the-challenges-of-the-syrians-in-lebanon-cyprus-and-europe-and-a-call-for-justice-and-humanity/.

- Amnesty International. n.d. "Human Rights in Lebanon." https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/lebanon/report-lebanon/#:~:text=Lebanon%20continued%20to%20host%20the,were%20living%20in%20extreme%20poverty.

- "Changes to Healthcare Coverage for Persons Known to UNHCR Beginning 1 June 2024 - UNHCR Lebanon." 2024. UNHCR Lebanon. May 3, 2024. https://help.unhcr.org/lebanon/en/2024/05/03/changes-to-healthcare-coverage-for-persons-known-to-unhcr-beginning-1-june-2024/.

- Christou, William. n.d. "Lebanese Government Puts New Restrictions on Syrian Refugees." The New Arab. https://www.newarab.com/news/lebanese-government-puts-new-restrictions-syrian-refugees.

- Edwards, Madeline. 2024. “Syrians in Lebanon Stay Indoors as Fears of Xenophobic Violence Grow.” The New Humanitarian, April 22, 2024. https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2024/04/22/syria-lebanon-fear-xenophobia-violence.

- France24. 2023. “‘I’d rather die’: Syrians in Lebanon fear deportation.” April 28, 2023. https://www.france24.com/en/live-news/20230428-i-d-rather-die-syrians-in-lebanon-fear-deportation.

- “Halt Summary Deportations of Syrian Refugees.” n.d. https://refugeeprotectionwatch.org/halt-summary-deportations-of-syrian-refugees/.

- Human Rights Watch. 2024. “Lebanon: Stepped-Up Repression of Syrians,” April 25, 2024. https://www.hrw.org/news/2024/04/25/lebanon-stepped-repression-syrians#:~:text=Human%20Rights%20Watch%20and%20other,Lebanon's%20international%20human%20rights%20obligations.

- Ibrahim, Nour, Marwan Zein, Ali H. Abdel Sater, Omar El Khatib, and Loubna Tayyara. 2023. “Syrian Refugees Seeking Hospital Care in Beirut: A Cross-Sectional Study of Reasons for Hospital Admissions.” Curēus, July. https://doi.org/10.7759/cureus.42276.

- “Lebanon - Preliminary Results of the Vulnerability Assessment of Syrian Refugees - VASyR 2022.” n.d. UNHCR Operational Data Portal (ODP). https://data.unhcr.org/en/documents/details/100844.

- “Lebanon - United States Department of State.” 2023. United States Department of State. December 7, 2023. https://www.state.gov/reports/2022-report-on-international-religious-freedom/lebanon/#:~:text=The%20country%20has%20not%20conducted,percent%20Alawites%20and%20Ismailis%20combined).

- “Lebanon 1926 (Rev. 2004) Constitution - Constitute.” n.d. https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004.

- OHCHR. n.d. “21. Declaration On the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms (1998).” https://www.ohchr.org/en/resources/educators/human-rights-education-training/21-declaration-right-and-responsibility-individuals-groups-and-organs-society-promote-and-protect.

- “SNHR’s 13th Annual Report: Most Notable Human Rights Violations in Syria in 2023 | Syrian Network for Human Rights.” 2024. Syrian Network for Human Rights. January 23, 2024. https://snhr.org/blog/2024/01/23/snhrs-13th-annual-report-most-notable-human-rights-violations-in-syria-in-2023/.

- “Syrians in Lebanon Avoid Healthcare in Fear of Deportations | MSF.” n.d. Médecins Sans Frontières (MSF) International. https://www.msf.org/syrians-lebanon-avoid-healthcare-fear-deportations.

- "The International Covenant on Civil and Political Rights - Manual for Human Rights Education with Young People - www.coe.int." n.d. Manual for Human Rights Education with Young People. https://www.coe.int/en/web/compass/the-international-covenant-on-civil-and-political-rights.

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). 2024. "Freedom of assembly and of association." The Office of the High Commissioner for Human Rights. April 15, 2024. https://www.ohchr.org/en/topic/freedom-assembly-and-association.

- Enab Baladi. "Concerns over leakage of Syrian refugees' data in Lebanon after being delivered by United Nations." Enab Baladi, December 22, 2023. https://english.enabbaladi.net/archives/2023/12/concerns-over-leakage-of-syrian-refugees-data-in-lebanon-after-being-delivered-by-united-nations/.

- United Nations. n.d. "Universal Declaration of Human Rights | United Nations." https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights#:~:text=Article%2020,to%20belong%20to%20an%20association.

- "Update on Data Sharing - UNHCR Lebanon." 2023. UNHCR Lebanon. November 24, 2023. https://help.unhcr.org/lebanon/en/2023/11/24/update-on-data-sharing/.

- World Bank Group. 2023. "Syria Economic Monitor Winter 2022/2023." World Bank. https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/syria-economic-monitor-winter-2022-2023.

- Janmyr, Maja. "Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon." Refugee Survey Quarterly 35, no. 4 (2016): 58–78. https://www.jstor.org/stable/48503296.

- Lebanon Humanitarian INGO Forum. "The Impact of Residency Regulations on the Situation for Syrian Refugees in Lebanon." Lebanon Humanitarian INGO Forum. Lebanon Humanitarian INGO Forum, n.d. http://lhif.org/files/5/Residency_Regulations%20Final%20%5Bupdated%5D.pdf.

- Houssari, Najia. "$1.07bn EU 'Bribe' Over Syrian Refugees Stirs Anger in Lebanon." Arab News, May 4, 2024. https://www.arabnews.com/node/2504236/middle-east.

مرفقات

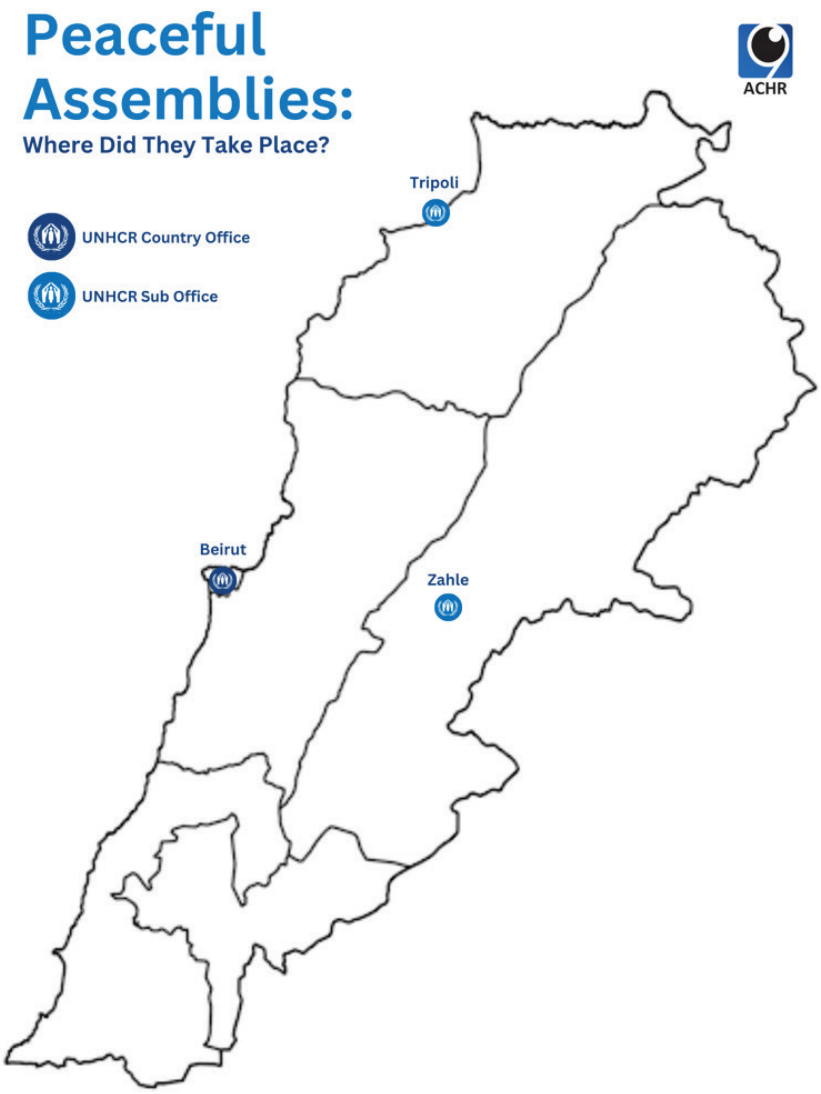

خارطة توضيحية لمواقع التجمعات السلمية في لبنان

ACCESS CENTER FOR HUMAN RIGHTS (ACHR)
Centre d'accès pour les droits de l'homme

TOGETHER FOR HUMAN RIGHTS

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)

@ACHRights

info@achrights.org
www.achrights.org